الأمم المتحدة[٦]. ورأى ممثل المملكة المتحدة أن وجود ١٨٨ حالة تتعلق بمقتل موظفي الأمم المتحدة دون حل يعدّ فضيحة[٧].

وذكرت ممثلة المكسيك أن المساعدة الإنسانية ينبغي أن تمنح في سياق احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية ووحدتها، وفقا لميثاق الأمم المتحدة[٨]. وبالمثل رأى ممثل الاتحاد الروسي أن المعونة الغذائية لا ينبغي بأي حال أن تستخدم كأداة للتدخل أو للتاثير في مسار النزاعات[٩].

وحذر ممثل المملكة المتحدة قائلا إن الحرص ضروري في استخدام المعونة الغذائية خارج حالات الطوارئ الحادة، لأن المعونة الغذائية في حالات النزاع تتسم بحساسية شديدة، وإذا أسيء استخدامها، قد تترك أثرا مباشرا وفوريا على ديناميات العنف. ورأى أنه لا بد من تطبيق نظم لتقليل انحراف المعونة الغذائية عن مسارها إلى أدنى حد، وأن يكون لاستخدام المعونة الغذائية استراتيجية للخروج. وأعرب عن رأي، أيده فيه ممثل الاتحاد الروسي، مفاده أن مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن يعملا على أن يكون الفهم أوثق وأشمل لمشاكل النزاعات والكيفية التي يمكن بها للنظام أن يتعامل معها بمزيد من الكفاءة[١٠].

وشدد ممثل بلغاريا على ضرورة أن يتدخل المجتمع الدولي في الوقت الصحيح لحشد الوعي بشأن الأزمات ورأى أن يتخذ المجلس تدابير ملائمة، بما في ذلك الجزاءات المحددة الهدف، عندما يُحال دون إمكانية الوصول إلى الذين يحتاجون إلى المعونة الإنسانية[١١].

(٦) S/PV.4507، الصفحة ١٤ (المملكة المتحدة)؛ S/PV.4507 (Resumption 1)، الصفحة ٣ (غينيا)؛ والصفحة ٥ (موريشيوس).

(٧) S/PV.4507، الصفحة ١٤.

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٩) S/PV.4507 (Resumption 1)، الصفحة ١٠.

(١٠) S/PV.4507، الصفحتان ١٣-١٤ (المملكة المتحدة)؛ S/PV.4507 (Resumption 1)، الصفحة ١٠ (الاتحاد الروسي).

باء - أزمة الغذاء في أفريقيا باعتبارها تشكل تهديداً للسلام والأمن

الإجراءات الأولية

المداولات التي أجريت في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٧ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ (الجلستان ٤٦٥٢ و٤٧٣٦)

في الجلسة ٤٦٥٢، المعقودة في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله البند المعنون ''أزمة الغذاء في أفريقيا باعتبارها تشكل تهديدا للسلام والأمن'' واستمع إلى إحاطة إعلامية للسيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي. وأدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الروسي، وأيرلندا، وبلغاريا، والجمهورية العربية السورية، وسنغافورة، وغينيا، والكاميرون، والمملكة المتحدة، وموريشيوس، والولايات المتحدة.

وأعلن المدير التنفيذي أن التحدي الماثل أمام برنامج الأغذية العالمي يتمثل في الاستجابة للحالات الطارئة على نحو يتم معه النهوض بفرصهم التعليمية وصحتهم وتغذيتهم، وتحسين أسباب معيشتهم وأمنهم الغذائي وقدرتهم على تكوين الأصول. وفي معرض الإشارة إلى أسباب الجوع الحاد في أفريقيا، أشار إلى سوء أحوال الجوية في منطقة القرن الأفريقي الكبرى مما يهدد بتعريض ما يصل إلى ١٥ مليون شخص للخطر، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذي نتج عنه ١١ مليون يتيم. ومما يزيد الحالة تعقيدا اندلاع الاضطرابات المدنية والعدد الكبير من اللاجئين والمشردين داخليا والألغام الأرضية ومشكلة الكائنات المعدّلة وراثيا، والمسائل المرتبطة

(١١) S/PV.4507 (Resumption 1)، الصفحة ٢.

بالحوكمة وسياسات الاقتصاد الكلي. ورأى أنه يلزم تعزيز التمويل وجعله أكثر انتظاما في الأجل القصير، بينما يلزم على المدى الطويل انفتاح كبير في الاقتصادات، وتعزيز للسوق الحرة وحجم كبير من الاستثمار في الهياكل الأساسية الزراعية والتغذية. وذكر المدير التنفيذي أن البرنامج يركز على إطعام الفقراء الجوعى، مع التقيد بمبادئ سهولة الحصول على الغذاء والمساءلة والشفافية وسياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الحماقة أو عدم إمكان العمل في جميع أنحاء البلد المعني. وكمثال على قدرة البرنامج على الابتعاد عن القضايا السياسية، أشار إلى أنه الوكالة الدولية الوحيدة التي لها مكاتب خارج عاصمة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي الختام، لاحظ المدير التنفيذي أن ما بين ٤٠ و٥٠ مليون طفل في سن المدرسة في أفريقيا غير ملتحقين بمدارس ولكن يمكن أن يجتذبهم إليها برنامج للتغذية المدرسية. وشدد على أن التعليم بالغ الأهمية في التصدي لمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإتاحة الفرصة للأطفال ليفكروا في أساليب حياة بديلة[١٢].

وعقب الإحاطة الإعلامية، أعرب معظم المتكلمين عن القلق إزاء خطورة الحالة في الجنوب الأفريقي والقرن الأفريقي. وأكد ممثل المملكة المتحدة أهمية معالجة الصلة بين النزاع وانعدام الأمن الغذائي، لأن كلا منهما في رأيه يمكن أن يسبب الآخر أو يعززه[١٣]. وبالمثل، لاحظ ممثل الاتحاد الروسي أن التغلب على أزمة الغذاء في البلدان الأفريقية يشكل تحديا شاملا متعدد الأوجه، يقتضي كلا من حل النزاعات المسلحة وتحقيق التنمية المستدامة[١٤].

وأبدى ممثل المملكة المتحدة، وحذا حذوه ممثلا مورشيوس وسنغافورة، اهتماما بمناقشة الدور الذي تؤديه السياسات الحكومية في زيادة الأزمات الغذائية سوءا[١٥]. ودعا ممثل الولايات المتحدة المجتمع الدولي إلى النظر في إخفاقات الحوكمة والتنمية والمساعدة لتفسير وجود المجاعة، ملاحظا أنها ليست حادثا طبيعيا ولا حالة لا مفر منها. وأضاف أن الاستثمار المنتِج في التنمية الزراعية والريفية، في رأيه، لا غنى عنه للتغلب على المجاعة، أما تقديم المجتمع الدولي المساعدة الكافية والفورية فيتسم بأهمية بالغة لتجنب انتشار المجاعة على نطاق واسع في أفريقيا[١٦]. وأكد ممثل بلغاريا مسؤولية الدول المتلقية للمساعدات عن تنسيق واستخدام المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي[١٧].

واتفق ممثل أيرلندا مع المدير التنفيذي، مؤكدا أن الحالة الإنسانية في أفريقيا لا تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين فحسب، بل هي أيضا أمر لا يمكن احتماله من منظور أخلاقي وإنساني. كما استرعى الاهتمام إلى التخفيض الذي طرأ على مستوى التمويل الطويل الأجل للتنمية المقدم من المجتمع الدولي، وتساءل عن الدور الذي يمكن أن يقوم به البرنامج في تشجيع الجهات المانحة على العودة إلى برامج الدعم الزراعي طويل الأجل. وفيما يتصل بالمناقشة الدائرة حول العولمة ونظم الحماية الجمركية، لاحظ أن النقد الحالي الموجه في بعض البلدان الأفريقية بأن تحرير اقتصاداتها لم تقابله استجابة متبادلة من البلدان المتقدمة نموا من حيث خفض التعريفات والتخفيف من نظم الحماية الجمركية في الزراعة[١٨].

وأثار ممثل موريشيوس بعض المخاوف بشأن سلامة المنتجات الغذائية المعدلة وراثيا التي يرسلها البرنامج إلى

(١٢) S/PV.4652، الصفحات ٢-٧.

(١٣) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحة ٨ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٨ (موريشيوس)؛ والصفحة ٩ (سنغافورة).

(١٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٩-١٠.

(١٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

(١٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٤.

الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، مشيرا إلى أن عدة بلدان قد أعربت عن تحفظات فيما يتعلق بتلقي هذه المنتجات[١٩]. واحتج ممثل الولايات المتحدة بأن السياسات الحكومية بشأن المعونة الغذائية المعدلة وراثيا قد أعاقت عملية توزيع المعونة الغذائية، وأعرب عن القلق لأن الجهود المبذولة من أجل توفير المساعدة التي تشتد إليها الحاجة يمكن تعطيلها إن لم يكن تعثرها نتيجة اللبس السائد بشأن المسائل المتعلقة بالأغذية التي تستخدم في إنتاجها التكنولوجيا الحيوية[٢٠].

وردا على تعليقات الممثلين وأسئلتهم، أكد المدير التنفيذي أن البلدان الأفريقية بحاجة إلى القدرة على إنتاج وتصدير غذائها، ودعا إلى النظر في مسائل التعريفات الجمركية واستخدام الفوائض والتجارة، توخيا لتحقيق ذلك الهدف. وفيما يتعلق بمسألة مستويات الدعم والتنمية الطويلة الأجل، اعترف بأن الاتجاه السائد كان ضد التنمية الطويلة الأجل، ولكنه أشار إلى أن الاستثمار في الأعمال الطارئة القصيرة الأجل يمكن أن يصبح استثمارا طويل الأجل قويا للغاية. وأفاد المدير التنفيذي المجلس كذلك بأن البرنامج يركز على قضايا الصحة الطويلة الأجل بالعمل مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وفيما يتعلق بموضوع الكائنات المعدلة وراثيا، أوضح أن سياسة البرنامج هي أن يطلب إلى الحكومة المانحة أن تشهد بأن الأغذية المعدلة وراثيا تستوفي معايير الصحة والسلامة المطبقة على استهلاك مواطنيها أنفسهم. وردا على الاستفسارات عن استخدام تكنولوجيات المعلومات ونظم الإنذار المبكر الحديثة لاتقاء مزيد من المجاعات، قال المدير التنفيذي إن البرنامج يقوم باستثمارات كبيرة في تكنولوجيا المعلومات لإتاحة خريطة تقييم لنقاط الضعف في كل بلد من بلاد العالم. وفي الختام، طلب المدير التنفيذي إلى أعضاء المجلس أن يدعموا البرنامج ماليا، وأن يوضحوا لحكوماتهم أهمية العمل الذي يقوم به بالنسبة لجدول أعمال السلام والأمن، وأن تنظر إلى الأمد البعيد فيما يتعلق بالاستثمار في التنمية[٢١].

وفي الجلسة ٤٧٣٦، المعقودة في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، التي أدلى خلالها معظم أعضاء المجلس ببيانات[٢٢]، استمع المجلس مرة ثانية إلى إحاطة إعلامية من السيد جيمس موريس، المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي.

وذكر المدير التنفيذي أن أسباب الأزمات الغذائية في أفريقيا – الجفاف المتكرر، وفشل السياسات الاقتصادية، والعداء والنزاع، والأثر غير العادي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز – لم تتغير. وأبلغ المجلس بأن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة قد أفادت عن حدوث زيادة في الجوع المزمن في العالم النامي خارج الصين، وأن منظمة الصحة العالمية تعتبر الجوع أكبر عوامل ضعف الصحة في العالم. وعلى الجانب الإيجابي، أعرب عن ترحيبه بوضع الأمين العام الجوع في مقدمة جدول أعماله، وبالإعلان الصادر عن فرنسا والولايات المتحدة بأنهما تعملان معا، في إطار مجموعة البلدان الثمانية، من أجل تركيز اهتمام العالم على الأزمات الغذائية في أفريقيا. كما أبلغ المجلس بأن مسألة الأغذية المعدلة وراثيا لم تعد تعرقل الشحنات أو تعطلها. وأشار إلى الحالة في زمبابوي، فشدد على أن هدف البرنامج يتمثل في عدم تسييس المعونة الغذائية في ذلك البلد، استنادا إلى أن الغذاء ينبغي أن يكون متاحا للجميع، على أساس المبادئ الإنسانية. كما وجه الاهتمام إلى الحالة الناجمة عن

(١٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٨-٩.

(٢٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(٢١) المرجع نفسه، الصفحات ١٨-٢٢.

(٢٢) لم يدل ممثل الاتحاد الروسي ببيان.

الجفاف في القرن الأفريقي وتدهور الأمن الغذائي في منطقة الساحل الغربي. وأعلن أن منظومة البرنامج للاستجابة المبكرة والتقييم والمراقبة تمكنه من الاستجابة بمزيد من الفعالية.

وفيما يتعلق بدور المجلس في معالجة الأزمات الغذائية، ذكر المدير التنفيذي أن المجلس يمكن أن يساعد على وضع المسائل الإنسانية في صميم جدول أعمال العالم، لأن القضايا الإنسانية هي أيضا قضايا أمنية. وردا على الأسئلة التي طرحها الممثلون، شدد على أن القيادة والحوكمة محوريان وأساسيان في جميع الأشياء، كما يتبين من أزمة الإيدز في الجنوب الأفريقي، وأبلغهم بأن برنامج الأغذية العالمي يركز على أهمية الاستثمار الزراعي وتوسيع قاعدة المانحين.

وأعرب عن الأسف لأنه بالرغم من أن البرنامج يسعى لاستثمار أكبر عدد ممكن من موارده في التنمية الطويلة الأجل، فإن الزيادة في عمله المتعلق بحالات الطوارئ على مر السنين تعني أنه لم توجه سوى نسبة ٢٠ في المائة فقط من موارده للوقاية من حالات العجز الغذائي. وفيما يتعلق بمسألة الغذاء كوسيلة لمنع نشوب النزاع، قال إنه على الرغم من نجاح الجهود في هذا الصدد في أنغولا وسيراليون، يحاول البرنامج أن يظل تركيزه منصبّا على جدول الأعمال الإنساني وأن يُبعد نفسه عن جميع المناقشات السياسية الأخرى الجارية. ودعا أيضا إلى زيادة الالتزام من جانب الجهات المانحة بتوفير المعونة الغذائية في حالات الطوارئ على أساس نظم أفضل لتحديد الأهداف ونظم أكثر تطورا للإنذار المبكر، وبإجراء زيادة كبيرة في دعمها للاستثمار في البنية التحتية الزراعية الأساسية[٢٣].

وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن رأي مفاده أنه رغم أن منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تعالج الأسباب الهيكلية للأزمات الغذائية، فإن المقترحات التي قدمها المدير التنفيذي لا تدخل في نطاق مسؤولية المجلس، ولكن في نطاق أسرة الأمم المتحدة والبلدان المانحة والحكومات على أرض الواقع[٢٤]. ومع اعتراف ممثل الجمهورية العربية السورية بحدود ولاية المجلس، فإنه أكد، في ضوء الأزمة الغذائية، أن على المجلس توضيح الدور الذي يمكن أن يؤديه في حل تلك المشكلة الهامة[٢٥]. وأعرب ممثل بلغاريا عن اعتقاده أن المجلس ينبغي ألا يخجل، أو يساوره القلق إزاء تجاوز مجال اختصاصه، مشددا على أن المجلس ينبغي أن تتوافر لديه المعرفة والقدرات اللازمة لإدماج لأمن الغذائي في النهج الذي يتبعه بشأن النزاعات في أفريقيا[٢٦].

(٢٣) S/PV.4736، الصفحات ٢-٧، و ١٧-٢١.

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.

(٢٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٣.